ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

إشكالية التشغيل عند خريجي الجامــعة الجزائريـــــــة

The problem of employment among graduates of the Algerian University

ليلى محمد يسعد [1]، نجية مادوي [2]، بركة بلاغماس [3]

[1] أستاذ محاضر قسم أ، جامعة لونيسي علي البليدة2، الجزائر، l.mohamed-issaad@univ-blida2.dz
[2] أستاذ محاضر قسم أ، جامعة لونيسي علي البليدة2، الجزائر، madouinadj32@gmail.com
[3]استاذة محاضرة قسم أ ، جامعة الجزائر3، الجزائر، belaghemas.berka@univ-alger3.dz

تاريخ الاستقبال: **2020/12/08** تاريخ القبول: **2021/05/18** تاريخ النشر: **2021/09/27**

ملخص:

تشكل البطالة عائقا تنمويا تعاني منه معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، وذلك بالنظر إلى إفرازاتها السلبية التي تمس جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية. كما تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات في المجتمع، فهي المصدر الأساسي لتحقيق التوافق بين تنمية الموارد البشرية من جهة وتفعيل التنمية الاقتصادية من جهة اخرى، اضافة الى انتشار البطالة الذي ساهم في عرقلة العملية التنموية، مما استوجب على الدولة الجزائرية الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، ليشهد التعليم العالي إصلاحات متعاقبة، حيث مست العديد من الجوانب أهمها علاقة الجامعة بعالم الشغل الذي يركز على ربط التكوين الجامعي بالتشغيل، بغية تحقيق مستوى مقبول من اجل الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل انطلاقا من جودة التكوين والاخذ بعين الاعتبار تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، قصد الاستجابة لحاجات سوق العمل الذي يشهد تحولا جذريا في مناصب العمل التي أصبحت متغيرة باستمرار وتتطلب كفاءات جديدة أهمها القدرة على التكيف معها.

كلمات مفتاحية: الجامعة؛ الشغل؛ البطالة؛ مخرجات؛ التكوين؛ التنمية

Abstract:

Unemployment is a developmental global issue with negative effects on most countries, The university is also related to work as it is the main source to activate the economic development, in addition to the spread of unemployment which contributed to hindering the development process.

Therefore, Algeria must respond to the requirements of the labour market. Thus, higher education has consecutive reforms, focusing on linking training with employment, in order to achieve an adequate balance between the university's outputs and the requirements of the labour market based on the quality of training and students formation in order to respond to the needs of the work which is constantly changing and requiring new competencies.

Key words: University; work; unemployment; outputs; training; development

المرسل:

1. مقدمة

البطالة تعتبر عائقا تنمويا تعاني منه معظم دول العالم ، والجزائر ليست بمنأى عن هذا المشكل ونحن سوف نعرج على تداول هذا الموضوع وهو البطالة التي تمس خريجي الجامعة والتي ظهرت في منتصف سنوات الثمانينات، فسعي الجزائر للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق التنمية التي مقومها الموارد البشرية المؤهلة، إذ شهدت الجامعة تكوين فائض كبير من الإطارات في مختلف التخصصات، فزاد بذلك العرض من طالبي العمل في ظل محدودية المناصب المفتوحة بسبب قلة الاستثمارات وانكماش الاقتصاد الوطني عموما.

كما يرافق مشكل بطالة الجامعيين في الجزائر وجود صعوبة إدماج هؤلاء الخريجين في سوق العمل الذي يفرض متطلبات عديدة لعل أبرزها عامل الخبرة، وهو الشيء الذي لا يتوفر عند هؤلاء في غالب الأحيان أضف إلى ذلك استمرار الجامعة في تخريج إطارات دون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات المطلوبة في مجال التشغيل، وهو ما يمكن تفسيره بغياب سياسة واضحة تربط بين قطاعي التعليم العالي والتشغيل في الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى الى ربط ومحاولة التوازن بين خريجي الجامعة من جهة وسوق العمل من جهة أخرى، فلقد اعتمدت السياسة الجزائرية على مبدأ ديمقراطية التعليم والذي تحقق عن طريق توسيع الجامعة والزيادة في عدد الطلبة حيث ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بشكل كبير، إلا أن الاهتمام بنظام التعليم العالي في الجزائر قد انحصر على نسبة الإنفاق على التعليم دون الاهتمام بنوعية التعليم والتكوين اضافة الى سوء دراسة سوق العمل، والملاحظ في الآونة الاخيرة تزايد عدد الخريجين من الجامعات الجزائرية مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي وحتى الخاص، مما أدى إلى خلق مشاكل عديدة منها اختلال ما بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وطلب سوق العمل وتفاقم مشكلة البطال.

كما تمثل مشكلة التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد الجزائري من اهم القضايا ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الكفاءة والنوعية لمؤسسات التعليم، اذ يمثل ذلك في تخريج جيوش من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات اخرى، لذا يستمد هذا البحث اهميته من حقيقة أن بطالة الخريجين من اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر خاصة وأن هذه الفئة في تزايد مستمر.
ومن هذا المنطلق يمكن طرح الانشغالات الآتية:

- واقع البطالة عند خريجي الجامعة الجزائرية.
- ابرز آليات مكافحة البطالة لدى خريجي الجامعة الجزائرية ودعم تشغيل الشباب.

1.1 الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى تشخيص واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل وتحديد طبيعة المشاكل التي تعترض التفاعل بينهما، والتحديات التي تواجه امكانات تحقيق الموائمة والتوافق بين مخرجات التعليم والاحتياطات الفعلية لسوق العمل، اضافة الى التطرق الى جملة من الحلول والتوصيات .

2.1 المفاهيم الأساسية:

1.2.1 مفهوم سوق العمل:

والمقصود به هنا سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل وما ينجر عن كل ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتسم بندرة العمل وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة، وكل هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبأليات السوق[1]

2.2.1. مفهوم بطالة الجامعيين:

يقصد ببطالة الجامعيين هم الأشخاص الذين يحملون شهادة جامعية ثم وجدوا أنفسهم في حالة عدم عمل لأسباب خارجة عن إرادتهم كما أنهم صرحوا أنهم يبحثون عن عمل بمختلف الوسائل والإمكانيات المتوفرة لديهم [2]

2. أسباب بطالة خريجي الجامعة في الجزائر

النمو الديمغرافي للسكان، خروج المرأة للعمل والطلب المستم على الوظيفة ، انتشار مستويات التعليم. كما يوجد عامل آخر ساهم في الزيادة في الطلب على العمل وهو عودة المتقاعدين إلى سوق العمل وكذلك عمالة الأطفال في سوق العمل بسبب تطور السوق الغير رسمي للعمل، ان هذه العوامل التي زادت في الطلب المستمر على مناصب الشغل ألزمت على الدولة الجزائرية أخذ التدابير اللازمة و محاولة وضع سياسات و استراتيجيات مناسبة و واضحة لخلق مناصب عمل جديدة و تقليل من نسبة البطالة التي يعاني منها خاصة حاملي الشهادات الجامعية و في أوساط الشباب[3]. كما تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه المشكلة خاصة في أوساط خريجي الجامعة ومنها نجد :

- ✓ طبيعة التعليم الجامعي، وعدم الموازنة بين مدخلات ومخرجات التعليم،
- ✓ عوامل اقتصادية كبطء معدلات النمو الاقتصادي،
- ✓ تراجع سياسة الدولة في التوظيف خاصة المتعلق بحاملي الشهادات الجامعية،
- ✓ ارتفاع معدلات النمو خاصة عند الشباب والأطفال.

1.2 اسباب اختلال التوازن بين مخرجات التعليم ومدخلات الشغل

إن الاقتصاد الوطني يعاني نقصا في الإطارات والكوادر، لذا وجب على الدولة استحداث تخصصات علمية تكون مواكبة لمتطلبات ولاحتياجات التنمية وسوق العمل، لذلك الجزائر اليوم تطبق سياسة الانفتاح في عدة تخصصات، ومن ثم وجب على الجامعة أن تعمل على توجيه الطلبة نحو مجالات التكوين حيث يعاني الاقتصاد الوطني أكبر نقص في اليد العاملة المتخصصة والمتكونة وذات مواصفات عالمية واستحداث تخصصات علمية تكون مواكبة لاحتياجات السوق.

3. سوق الشغل في الجزائر

الطلب والعرض على الشغل في الجزائر عرف في ظل التغيرات الاقتصادية نقائص وعجز كبير في التسيير، وفي هذا الصدد حول المشرع الجزائري إيجاد تنسيق في سوق الشغل الذي يعرف مرونة كبيرة تتطلب منه استراتيجية فعالة وجد مدروسة آخذا بعين الاعتبار عدة العوامل التي تحدد في آن واحد العرض والطلب على الشغل من هذه العوامل التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، متطلبات التنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدولة الجزائرية، ومعدل النمو السكاني أو التزايد الديمغرافي بالإضافة إلى انتشار التعليم بأشكاله المختلفة ومن الواضح الجانب الكمي طغى على العملية التكوينية .

أما الفترة الممتدة من سنة 1985–1989 والتي تزامن مع المخطط الخماسي قد شهد الاقتصاد الوطني ازمة كان لها الاثر البالغ على الجانب الاقتصادي والاجتماعي اذ حدث انخفاض هام في استحداث مناصب عمل حيث لم يتجاوز 75000 منصب شغل سنويا، كما ظهر فائض في العمالة في بعض المؤسسات العمومية التي عرفت انخفاضا في النشاط [4]

لقد كان القطاع الريفي في الجزائر يمتص ما يقرب من 73% من اليد العاملة لكن هذه النسبة تراجعت بفعل ظاهرة النزوح الريفي والهروب إلى المدن نتيجة ارتفاع الأجور فقد بلغت 42% سنة2003 ، هذه الظاهرة رفعت في مستوى الطلب على العمل في القطاع الرسمي ودفعت إلى بروز القطاع غير الرسمي. وقد اتجهت الدولة الجزائرية منذ 1990 إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والقطاعية تهدف بالإضافة إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق واعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية وتوفير الشروط الملائمة للتنمية .

وقد شرعت الدولة الجزائرية في إصلاحات اقتصادية واسعة بعد انتهاء عهد الاقتصاد الموجه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، هذه الإصلاحات مست القطاع العام بالدرجة الاولى في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، الذي أدى إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام ونتج عن هذا البرنامج تسريح عدد كبير من العمال أفقد حوالي 400000 عامل لمنصبهم. هذه

الإصلاحات أدت لانتعاش القطاع الخاص على حساب القطاع العام حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف القطاع الخاص سنة 1999 إلى 7384 مؤسسة مقابل 14 مؤسسة فقط في القطاع العام أي استحوذ القطاع الخاص على 99% تقريبا من مجمل المؤسسات على المستوى الوطني.

لقد تراجع العرض على العمل في القطاع ألفلاحي من 21% سنة 2001 إلى 18% سنة 2006. أما الصناعة فلم يعرف فيها العرض على العمل أي تحسن بل تراجع في هذه الفترة، فقد بلغ سنة 2002 نسبة 9.2%، و بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد عرف فيها التشغيل ارتفاعا محسوسا انتقل من10.44% في 2001 إلى 14.2% سنة 2006 و يعود هذا التحسن في القطاع للاستثمارات الضخمة التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحتية و الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 و الذي خصص له 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات، أما قطاع التجارة و الخدمات فقد مثل حوالي 54% من الفئة النشيطة في الدولة[5].

4. التعليم العالي في الجزائر

ان الجزائر تضم شبكة جامعية تتكون من ثلاثة وستين (63) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثلاثة وأربعين (43) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم سبعة وعشرون (27) جامعة وعشرون (20) مركزا جامعيا واثنتا عشر (12) مدرسة وطنية عليا وأربعة (04) مدارس عليا للأساتذة، مع العلم أن مؤسسات التكوين العالي لم تأخذ في الحسبان ضمن هذا التعداد، كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي هي قطاعات اقتصادية منتجة. لقد غيرت الجامعات مناهجها مرحليا وتدريجيا إلى النظام الجديد (LMD) على الرغم من قوته لم يفز برضى جميع الطلبة حاليا لعدم وفرة الوسائل والإمكانيات اللازمة لإنجاحه هذا ما جعله يصطدم بالنظام الكلاسيكي و بقوة مما خلق أزمة حادة.[6]

فيما تعلق بميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر فهي في تطور مستمر، حيث تضاعفت بحوالي 7 مرات منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وهذا ما يوضح اهتمام الدولة بقطاع التعليم العالي باعتباره منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير الدولة ونلاحظ كذلك تطور عدد الطلبة المسجلين في هذا القطاع وأيضا نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة، حيث تضاعف نصيب الطالب من حصة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع منذ سنة 2000 من 90.007 دج ليصل إلى 212.014 دج سنة 2014، إلا أن الاهتمام بالإنفاق دون النظر إلى احتياجات المجتمع من التخصصات الفنية الأخرى أدى إلى زيادة أعداد الخريجين من ذوي المؤهلات عن الحد المطلوب للمجتمع وارتفاع معدلات البطالة، فالواقع يؤكد ارتفاع بطالة فئة الخريجين الجامعين، وذلك لعدم وجود توازن بين مخرجات التعليم و طلب

سوق العمل، حيث يلاحظ وجود فائض في بعض التخصصات وعجز في بعضها الآخر، حيث توجد فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الشباب من التعليم و التدريب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباته.[7]

وتواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها في الآتي:

- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين 1.277.000 طالب سنة 2014.
- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين.
- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع.
- قلة التأطير حيث قدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة سنة 2011 بـ 40.140 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد 28.782 (أستاذ مساعد) كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.

5. دواعي ربط التعليم بسوق العمل.

ان ربط التعليم بالعمل يحقق تغطية لاحتياجات السوق ويطور التعليم ويطور أيضا مستجدات سوق العمل وعدم التقوقع في أنظمة تعليم قديمة بل ستتطور بتطور سوق العمل وأهم تلك التطورات هو الاهتمام بإكساب الطلاب المهارات وعدم الاكتفاء بالمعارف والمعلومات النظرية وربطها بالواقع التطبيقي .

ولهدا سعت الجزائر من خلال مؤسسات التعليم العالي إلى تطبيق معايير ضمان الجودة لمواكبة النظام العالمي المزمع ترسيمه في سياق العولمة بالرغم من التطور الكمي في شبكة مؤسسات التعليم العالي والزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة وتبني نظام الجودة من خلال القيام بإصلاح 2004 المتمثل في تطبيق نظام ل.م.د، الذي يهدف إلى تحسين نوعية التعليم وضمان الجودة التكوين وتأمين مرافقة بيداغوجية للطالب من خلال مده بالمعارف الضرورية والأدوات المنهجية التي تمكنه من اختيار مسلك التكوين الدي يرغب بما يتناسب وقدراته ومن ثم بناء مشروعه المهني من موقع الكفاءة والمهارة والاقتدار من جهة أخرى إلى انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل علاقاتها من خلال الشراكة والتدابير مع الوسط المهني وإقحام المهنيين بما يلبي احتياجات المحيط الاقتصادي.

ان عملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي تشير إلى النمو المدروس على أسس علمية وتشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويمكن القول إنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها التعليم العالي للارتقاء بمخرجاته التعليمية وبما يتفق مع

احتياجات سوق العمل فهي عملية انبثاق وتفجير للإمكانيات الكامنة في الطلبة ودلك من أجل ايجاد وضع أفضل لهم وللمجتمع بما يكفل العيش الكريم لدا فان عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي تعتمد اعتمادا قويا على التخطيط العلمي المُمَنهج لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل ايجابي وفعال ومساعدتهم في التفكير بشكل ايجابي وخلاق وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حولهم وبالتالي تلبية حاجة سوق العمل من الخريجين الأكفاء[8]

ولا شك أن أحد العوامل المساعدة على تنمية المجتمع وتحقيق الرخاء والرفاهية لهدا المجتمع هو وجود العديد من التخصصات المختلفة والتي من شأنها أن تغطي احتياجات السوق في شتى المجالات فقطاعات العمل بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة أصبح ينظر إلى المتخصص في مجال العمل بصورة أعمق من السابق لكي يقوم بالعمل بالصورة الصحيحة حيث إنه يعمل في بيئة تنافسية وتتركز التنافسية في التخصصات التي تقدمها كل جامعة بمعنى أن الجامعة الأكثر قبولا هي التي تقدم التخصصات التي يحتاجها المجتمع ويَتطلبها سوق العمل، لدلك فان توجيه التخصصات الجامعية نحو احتياجات السوق العمل يعتبر من ضروريات العملية التعليمية في الوقت الراهن إلا أن هدا الأمر لا يلقى القبول والاستحسان من بعض الأكاديميين الدين يعتقدون أن الجامعة ليست بالضرورة معنية بأن تقدم الخريجين المؤهلين للعمل في القطاع الخاص بقدر ما تقوم بعملية تهيئة الطلاب إلى القبول والانخراط في العمل الميداني التطبيقي[9]

6. آليات مكافحة البطالة لدى خريجي الجامعة ودعم التشغيل

لقد حاولت الجزائر القضاء على البطالة التي يعاني منها الشباب و خاصة خريجي الجامعات و الذين يمثلون شريحة مهمة في الجزائر، فحاولت سياسة الدولة في تسيير علاقات العمل وتكيفيها مع الواقع الاجتماعي، وحتى الاقتصادي وهذا للحد أو التقليل من هذه الأزمة ومن بين الآليات التي اتخذتها الجزائر نذكر الآتي :

- تأسيس جهاز الإدماج المهني للشباب
- إنشاء صندوق دعم تشغيل الشباب(FAEJ)
- تأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)
- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)
- اعتماد الدولة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
- الاعتماد على عقود ما قبل التشغيل (CPE)
- تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

-إنشاء صندوق الزكاة

7. خاتـــــــمة:

تعد بطالة حاملي الشهادات الجامعية احد أهم التحديات الراهنة باعتبارها ظاهرة عالمية متفاوتة النسب تشتت وتضعف حدتها بحسب درجة تقدم الدول وتأخرها ، ورغم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري والمجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في إعداد البرامج والوكالات بغرض تحقيق الإدماج المهني لخريجي الجامعة الجزائرية. إن معدل البطالة عند هذه الفئة في تزايد مستمر، فالآليات التي تتبعها الدولة تعد بمثابة حلول مؤقتة أو ترقيعية وهذا ما اثر على سوق العمل الجزائري الذي شهد تراجعا كبيرا في توفير مناصب الشغل لدى هذه الشريحة المهمة من المجتمع فأصبح العمل المؤقت الوسيلة البديلة للخروج من هذه الأزمة. وحتى يكون التعليم الجامعي أكثر مواءمة لحاجات ومتطلبات سوق العمل لا بد من إعادة النظر في البرامج والتخصصات التي تقدمها مع مراعاتها للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والظروف السياسية المحيطة بسوق العمل.

8. الاقتراحات والتوصيات

- تطوير البرامج والمناهج التعليمية وتعميم دراسة الحاسوب واللغات في الجامعات وتطويرها وتحديثها وتقويم مؤسسات التعليم العالي للوقوف على مدى تطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ، والحصول على مؤشرات التغذية الراجعة عن كفاءة اداء الخريجين لاستثمارها في تطوير المناهج وأساليب التعليم والتدريب ، والاستفادة من خبرات سوق العمل في الارتقاء بمستوى الكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية .

- رسم سياسة عامة للدولة تتعلق بالتعليم الجامعي وأهدافه ومؤسساته بما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة وسوق العمل، ودراسة مشكلات التعليم الجامعي وإعادة هيكلته بما يتناسب والتطورات العلمية الحديثة وعدم إنشاء الجامعات بشكل غير مدروس والاهتمام بالكيف والابتعاد عن الكم.

- التركيز على التخصصات وفق متطلبات العرض والطلب والتكوين في التخصصات التي تتعاظم إليها الحاجة المستقبلية المتوقعة في برامج ومشاريع الاستثمار ومواكبة التطورات المعاصرة في ميادين العلوم والتكنولوجيا دون اهمال التخصصات العلمية والإنسانية الأخرى التي يحتاجها المجتمع في التنمية..

- العمل على إيجاد خطة شاملة لحل مشكلة توفير فرص عمل لمخرجات التعليم في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وان تكون مخرجات التعليم بأعداد مناسبة متوافقة مع متطلبات السوق المتغيرة.

- العمل على تطبيق اصلاحات جدية في قطاع التوظيف الابتعاد عن الحلول المؤقتة بهدف التأسيس لقانون أكثر عدلا في مجال التوظيف واحترام شروط التوظيف وقواعد التنافسية بين القطاع العام والخاص مع استحداث هيئات وطنية للتشغيل لمراقبة توظيف خريج الجامعة وفق تخصصات المطلوبة وبحسب الشهادة والكفاءة.

9. الهوامش والمراجع

[1].صقر احمد صقر، **التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت لتقدم العلمي** ، الكويت ،2004

[2]ناصر قاسيمي، **دليل مصطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة2011،ص37

[3]دحماني ادريوش، بوطالب قويدر، **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008.

[4] Ali SOUAG, "**L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central**", mémoire de magistère en économie et statistique appliquée, Institut National de Planification et de la Statistique, 2006/2007, p 62.

[5] شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد، **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية و قياسية**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 1988.

[6] أحمد الكواز، **السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري**، دراسة ميدانية مقدمة حول „العلاقة بين التعليم و سوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

[7] مهدية ستردون، **إشكالية انتقال رأس المال البشري العربي البيني في ظل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010.

[8] national quality assurance and accreditation,2004,p33

[9] وديع عدنان، **سوق العمل العربية في برنامج الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية**، الجزء الثاني، الكويت المعهد العربي للتخطيط، 1996، ص ص 173/163.